

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير الإقليمي حول التقدم  
المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين  
عاماً

25 و 26 أيلول / سبتمبر 2019  
بيت الأمم المتحدة - بيروت

# هدف العرض

---

- عرض لمسار اللقاءات التشاورية وانخراط منظمات المجتمع المدني في عملية مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً
- عرض للتوصيات التي خرج بها المجتمع المدني

# استشارة إقليمية

- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية، وبالتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان والمركز الدنماركي للبحث والمعلومات عن الجندر والمساواة والتنوع (كفينفو)، استشارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً في بيروت، من 16 إلى 17 نيسان/أبريل 2019.

# المشاركون / ات

- ممثلون وممثلات عن منظمات المجتمع المدني وعن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الأردن، وتونس، والعراق، وعمّان، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب واليمن، وعن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بالإضافة إلى خبراء وخبيرات إقليميين.
- وضعت عدة معايير لاختيار المنظمات المشاركة أهمها ان يكون للمنظمة صفة استشارية في المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وان يكون عملها ذو بعد إقليمي.

# أهداف الاستشارات الإقليمية

- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
- تسليط الضوء على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وفي تحقيق الإنجازات ذات الصلة وتحديد أبرز العوائق والتحديات، وتحديد الأولويات والرؤى المستقبلية.
- الخروج بتوصيات

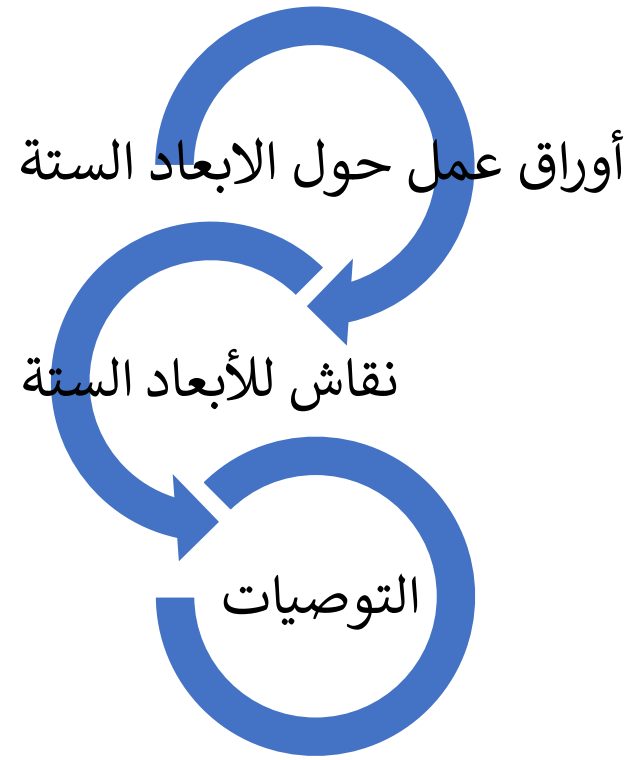
# حول رؤى المشاركون/ت من المجتمع المدني

---

- الإشارة الى الدور القوي الذي لعبه المجتمع المدني في التحضيرات للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة عام 1995، وإلى تقلص هذا الدور مع الوقت. كما أشار المشاركون إلى أن المراجعة الدورية لبيجين هي مراجعة حكومية تغيب فيها قنوات واضحة لإعداد تقارير الظل.

# منهجية العمل خلال الاستشارة

---



# بعض من النقاشات خلال الاستشارة الإقليمية - 1

---

- لحظ المشاركون والمشاركات تباطؤ عملية التنمية في المنطقة العربية بسبب التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الدول والتي تؤثر على الإنتاج وعلى فرص العمل وعلى سرعة والنمو الاقتصادي
- الأثر السلبي للحروب على التعليم والصحة وخاصة في مخيمات اللجوء وفي المناطق المهمشة، ونمو الإنفاق على شراء السلاح على حساب الخدمات والحماية الاجتماعية



## بعض من النقاشات خلال الاستشارة الإقليمية - 2

---

- ضعف تبني المقاربة الشمولية في عملية إقرار القوانين الحمائية؛
- مشكلات على مستوى آليات الانتصاف والوصول الى العدالة؛
- التحديات التي تواجه هذه المؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، والحاجة إلى بناء القدرات، ومحدودية الموارد المالية والبشرية، وغياب آليات المساءلة والمحاسبة، وغياب المعلومات والاحصاءات المصنفة حسب الجنس والتركيب الهيكلي لهذه المؤسسات الذي يحد من قدرتها على احداث تغيير فعلي؛

## بعض من النقاشات خلال الاستشارة الإقليمية - 3

- أن دور النساء في المفاوضات ما زال ضمن فريق الضغط النسوي والذي تدعمه الأمم المتحدة ولكن لم يصل بعد إلى أن يكون على مستوى الدولة وضمن قوائمها؛
- عدم تطوير جميع الدول لخطط وطنية للمرأة؛
- ان الاستعدادات للتخفيف من آثار التغير المناخي ومواكبتها ما زالت تتجاهل قضايا المساواة بين الجنسين، مما سوف يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة في قضايا البيئة وحمايتها؛
- ضعف وجود البيانات.

# التوصيات: السياق الدولي والتشريعات

- انضمام الدول للمواثيق الدولية ومن ضمنها نظام روما للمحكمة الجنائية واستخدام المعايير الدولية في التحقيقات الخاصة بالجرائم الجنسية في حالات النزاع؛
- رفع التحفظات عن اتفاقية "سيداو" والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بها؛
- تعديل التشريعات الوطنية لمواءمتها مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وإزالة التناقضات في القوانين الوطنية لضمان اتساقها وعدم تعارضها.

# التوصيات: على المستوى التشريعي

- تعديل وتطوير قوانين الأحوال الشخصية لتحقيق المساواة وفقا للمعايير الدولية ومعايير حقوق الإنسان كمدخل أساسي للمساواة بين الجنسين وبما يضمن تحقيق التوازن في علاقات القوة بين الرجال والنساء في الأدوار والسلطة في الحياة الخاصة والعامة؛
- تبني التشريعات والتدابير وتوفير الخدمات اللازمة لمعالجة أسباب ونتائج العنف لا سيما العنف الجنسي الذي تواجهه المرأة خلال النزاع وكما الاعتراف بهذا العنف كجريمة حرب ومحاسبة المعتدين وعدم إفلاتهم من العقاب؛
- إلغاء النصوص التمييزية في الدساتير والقوانين التي من شأنها إقصاء النساء ومنعهن من ممارسة دورهن في المجتمع واتخاذ التدابير والإجراءات التي تضمن المساواة بين الجنسين؛

# التوصيات : على مستوى المؤسسات والخطط

- وضع خطط وطنية خاصة بالقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين. وادماج المساواة بين الجنسين في كافة الخطط الوطنية وتوفير الميزانيات الضرورية لإنفاذ الاستراتيجيات والقوانين والتدابير وضمان وصول المرأة للعدالة؛
- ضمان استقلالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز دورها في حماية حقوق النساء والفتيات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛
- تعزيز قدرات الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة ومراعاة التكامل بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على الرصد والوصول الى الموارد المالية والبشرية لتمكينها من القيام بدورها؛

# التوصيات: المرأة والامن والسلام

- إشراك النساء في كافة مسارات الدول والمنظمات الدولية والأطراف في حالات النزاع على للتأكيد على أن للنساء دور جوهري في بناء السلام وإعادة الإعمار وفي المفاوضات؛
- دعوة المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وتقديم الحماية للنساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والضغط لوقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوقهن الأساسية ووضع حد لمعاناة النساء؛
- حث الدول على وضع خطط وطنية لتنفيذ 1325 والقرارات اللاحقة سواء خلال النزاعات أو في مراحل السلام وتوفير الموازنات اللازمة لتنفيذها؛
- تضمين كافة مسارات العدالة الانتقالية مقاربات المساواة بين الجنسين وعدم إغفال الجرائم والانتهاكات التي طالت النساء والفتيات؛
- ضرورة إشراك المرأة في بناء عمليات السلام الرسمية ومراعاة المساواة بين الجنسين في برامج وترتيبات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات المسلحة وضمان عودة آمنة للنازحات واللاجئات إلى مجتمعاتهن الأصلية وإدماجهن في المجتمع.

# التوصيات: دور المجتمع المدني

---

- رفع القيود عن المنظمات الحقوقية والدفاعية النسوية لإتاحة المساحة والحرية للعمل على رصد انتهاكات حقوق المرأة والفتاة لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز والتفجير والتقسيم غير المتساو للأدوار بين الجنسين؛
- تشجيع الدول على تبني تدابير حماية للمدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

# التوصيات: المشاركة السياسية والاقتصادية

- تبني برامج اقتصادية إصلاحية تعزز المشاركة وتحقق العدالة والمساواة بين فئات المجتمع بدون تمييز مبني على الجنس وتوفر السبل للنساء للوصول الى الفرص الاقتصادية وإيجاد الآليات لتطبيقها؛
- التأكيد على ضرورة تحمل الدول المسؤولية الرئيسية في تقديم الخدمات والحماية الاجتماعية ضمن مقاربة حقوقية تنموية مراعية للمساواة بين الجنسين؛
- خلق آليات تنظيمية وتدابير توضح المعايير القيمة التي توظفها الوسائل الإعلامية في عرضها للأدوار الاجتماعية النمطية للمرأة والرجل؛
- التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة للمرأة في كافة المجالات وفي كافة المناصب سواء المعينة أو المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي والأخذ بالتجارب العالمية والعربية المستندة على مبدأ المناصفة؛



## التوصيات: البيئة

- مراعاة دمج مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسات الخاصة بالعدالة المناخية وجمع ونشر وتحليل البيانات المصنفة على أساس الجنس وإشراك النساء في التخطيط والمفاوضات الخاصة بالتغير المناخي وكيفية التعامل مع الكوارث الطبيعية قبل وبعد حدوثها؛
- تشجيع الدول على اتخاذ كل التدابير الكفيلة بالقضاء على التمييز الهيكلي والعنف القائم على أساس الجنس في الأطر السياسية والمؤسسات الرسمية والبنى الثقافية والاجتماعية.

شكراً